

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١٥ كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعيرة العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

اسعار العملات
أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٨٠	١٢٩٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

بعد تحسن الأحوال الجوية

مصر تعيد فتح موانئها

السويس / وكالات
أعدت مصر فتح ثلاثة موانئ على البحر الأحمر الليلة الماضية بعد إغلاقها صباح أمس بسبب سوء الأحوال الجوية.

وقالت مصادر ملاحية بالهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر إنه أعيد فتح موانئ الأدبية وبورتوفيق والزيتية بعد هدوء الرياح المثيرة للأتربة التي نجم عنها انعدام الرؤية بشكل كامل.

ويجري في ميناء بورتوفيق نقل البضائع والركاب بينما يعمل ميناء الأدبية في تداول البضائع ويتولى ميناء الزيتية تداول النفط.

كما أفاد مسؤول في هيئة قناة السويس بالسماح في وقت مبكر اليوم بمرور ست سفن لم تتمكن أمس من إتمام مرورها بالمجرى الملاحي للقناة بسبب سوء الأحوال الجوية.

ولم تستطع السفن الست المرور في القناة أمس لعدم تمكن المرشدين من الصعود إليها بسبب عاصفة ترابية.

وقال المسؤول إن حركة الملاحة عادت إلى وضعها الطبيعي ولا توجد أي سفن محتجزة الآن.



الصناعات البتروكيمياوية في العراق

عادل عبد الزهرة النبهات

وتطوير الصناعات البتروكيمياوية وذلك لتوفير النفط والغاز الطبيعي بكميات كبيرة فيه، ولهذه الصناعة دور كبير في تحقيق التنمية الزراعية من خلال إنتاج الأسمدة الكيماوية التي تسهم في زيادة خصوبة التربة وبالتالي زيادة إنتاجها، ومن خلال هذه الصناعات يمكن إنتاج العديد من السلع الجانبية لاستهلاك السكان مثل الكراسي والمناديل والأدوات البلاستيكية المختلفة، وبالتالي لتوفير المادة الأولية اللازمة للصناعات البتروكيمياوية في العراق فإنه لا يحتاج إلى استيرادها وبالتالي يساعد ذلك على توفير العملة الصعبة كما يسهم قيام الصناعات البتروكيمياوية في امتصاص البطالة وتحقيق التقدم الاقتصادي وسد حاجة السكان لكثير من هذه المنتجات مثل الأصباغ والدهون والمنظفات واللدائن (البلاستيك) والكراسي والمناديل والأنابيب مختلفة الأحجام والعبوات إضافة إلى الأسمدة الكيماوية وغيرها.. هناك زيادة طلب مستمرة على المنتجات البتروكيمياوية ولذلك لابد من إقامة مصانع كبيرة ذات طاقات إنتاجية عالية حتى يكون لها دور مؤثر في السوق العالمية ومن الممكن التنسيق مع البلدان العربية المنتجة للنفط لإقامة مثل هذا المشروع العملاق خاصة ونحن نعيش في ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية، إضافة إلى أن هذا المشروع الضخم يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لازمة لعملية الإنتاج، كما يمكن الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في هذا المجال لإقامة وتطوير الصناعات البتروكيمياوية حسب قانون الاستثمار، ومن الضروري الاهتمام بإعداد الكوادر من خلال المعاهد الفنية ومراكز التدريب وفتح الأقسام الدراسية في كليات الهندسة، وللتنسيق بهذا النوع من الصناعات، وتنظيم دورات تأهيلية وتدريبية خارج العراق للاستفادة من خبرات الدول الصناعية المختصة بالصناعات البتروكيمياوية.

الطاقة الكهربائية والنشاط الإرهابي والتخريب وعدم الاستقرار، تبرز أهمية تهيئة الظروف الطبيعية لتحسين الإنتاج النفطي كي تتأهل لتغطية الإنفاق الاستثماري من خلال وضع الخطط لتكرير النفط وبناء المصافي الجديدة وتطوير المصافي القائمة وتوسيع البحث والدراسة لاكتشاف آبار جديدة وتطوير الآبار النفطية القائمة في جميع أنحاء العراق. كما يرتبط على ذلك إعادة النظر بالسياسة الاقتصادية للعراق وخاصة فيما يتعلق بالنفط فبدلاً من تصدير النفط الخام المستخرج بكامله يفترض العمل على تطور صناعة المشتقات النفطية والاهتمام بالصناعات البتروكيمياوية والتي تعتبر من أكثر الصناعات التحويلية انتشاراً وتطوراً لرخص موادها الخام وتنوع منتجاتها وتزايد استعمالها.

تعتمد الصناعات البتروكيمياوية النفط ومشتقاته كمواد خام لإنتاج مختلف المنتجات وقد اشتهت اسمها منه. بدأت هذه الصناعة بحدود عام ١٩٢٠ إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية أسهم في تطورها ودفعها نحو الأمام. كما أن معظم إنتاجها يعتبر من المواد الوسيطة التي تغذي صناعات أخرى وقد تعددت المنتجات البتروكيمياوية واتسع استخدامها وواصل العلماء بحثهم العلمي ليثمر عن إيجاد العديد من المنتجات مثل إنتاج البروتين الغذائي للاستفادة منه كعلف للمواشي وغيرها من المنتجات التي حققها الإنسان بفضل تقدمه العلمي والتكنولوجي. ولغرض الإنتاج والتوسع فيه لابد من توفر المواد الخام لهذه الصناعات بشكل كبير ورخيص، ويعتبر النفط والغاز الطبيعي أحد أهم المواد الخام التي تكفل تعد المنظمة العربية عموماً أهم منطقة في العالم لقيام مثل هذه الصناعات لتوفر النفط الخام والغاز الطبيعي في المنطقة. وعلى العراق الاهتمام بإقامة



العراق بتأكيده على الاقتصاد على تصدير النفط الخام دون تصنيعه. لقد تميز الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد وحيد الجانب اعتمد على تصدير النفط الخام والحصول على العوائد المالية دون الاهتمام بالفروع الأخرى للاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة. إننا بتصدير النفط الخام نخسر مورداً طبيعياً مهماً ونعجل بقرب نضوبه ومقابل تصديره نتقاضى ثمن فزاده والذي لا يعوض، كما إن الربح الذي نحصل عليه مقابل تصدير النفط الخام يعتبر ضئيلاً مقابل ما يربحه الدول الصناعية، نحن نخسر ثروتنا الطبيعية والدول الصناعية المستهلكة لنفطنا تريح وتتطور اقتصادياً. وبسبب الظروف التي يمر بها العراق اليوم من تدمير البنية التحتية والتخلف الاقتصادي وتدمير

أرباحها كانت كبيرة، في حين تدنت حصة الحكومة العراقية من العوائد أي بنسبة توزيع مقدارها ٣٨، ٥٦٪ إلى شركات النفط الاحتكارية و (٢٢، ٤٣٪) للجانب العراقي. وبقي التخلف في صناعة النفط ومشتقاته حيث لم تحظ صناعة التكرير إلا بأهمية محدودة فكانت مصالفة النفط محدودة جداً ولم يهتم النظام المباد بتطويرها أو إنشاء مصاف جديدة، لذلك كان هذا أحد أسباب استفحال أزمة الوقود والمشتقات النفطية التي يعاني منها شعبنا الآن. وقد اقتضت السياسة النفطية في العراق بالنسبة لأنظمة الحكم المتعاقبة على تصدير النفط الخام دون الاهتمام بتكريره وتصنيعه لسد حاجة السوق المحلية ولأغراض التصدير إلى الأسواق العالمية، وهي نفس السياسة التي زرعه الاستعمار البريطاني في

احتل العراق مكانة مهمة بين دول العالم المنتجة للنفط والذي يملك احتياطياً كبيراً قبل أن تتعرض بنيته التحتية إلى الدمار بفعل الحروب التي خاضها النظام المتبصر منذ عام ١٩٨٠ ولغاية سقوطه في عام ٢٠٠٣، ومن ثم تعرض العمليات الإنتاجية النفطية وشبكة الخطوط الناقلة إلى التخريب بفعل العمليات الإرهابية مما أثر في إنتاجه النفط تعرضت ثروتنا النفطية إلى النهب والاستغلال من الشركات الاحتكارية النفطية متعددة الجنسية على حساب المستوى المعيشي لشعبنا العراقي وتقدمه الاقتصادي منذ اكتشافه عام ١٩٢٧ وحتى تأميم حصص الشركات عام ١٩٧٢، وتشير الأرقام الصادرة عن الشركات إلى أن

مؤتمر التطوير الأعمال في بابل



خطط العمل. وقال الأستاذ هيثم من مكتب تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بان مكتبه يعطى قروضاً تتراوح بين مليون إلى خمسة ملايين لإنشاء مشاريع صناعية وخدمية وزراعية وبضاعة مقدارها ١٢٪ من ضمنها قيمة الأرض والمشروع. وأكد ان مكتبه هو الوحيد الذي يعمل في العراق وناشد التجار والصناعيين في بابل بالتنسيق مع مكتبه من أجل بناء المشاريع. أما السيدة كيتي هنت المتحدثة الأخيرة بصفتها ممثلة الوكالة الأمريكية للإنماء في بابل فقالت ان تكون كميات الأخوان الاقتصاديين والخبراء الأمريكيين قدمت شرحاً وافياً لعمل الوكالة الدولية للإنماء ومشروع ازدهار. والشركة العراقية للكفالات المصرفية والغرض من هذا تطوير وإنشاء اقتصاد عراقي مزدهر وبناء مشاريع اقتصادية تحد من نسبة البطالة وبعد ذلك جرت نقاشات بين السادة التجار والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين من أجل الاستثمار وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيفية العمل على تذليل الصعوبات واتفق المؤتمر على إقامة ندوة موسعة أخرى يحضرها التجار الأمريكيان للبحث حول الية التعاون بين الطرفين

بابل / الصدا

انعقد في محافظة بابل مؤتمر لتطوير الأعمال والاستثمار في بابل برعاية فريق اعمار بابل PRT وحضره رجال أعمال وتحدث في البداية جاك هنتر مدير الفريق عن أسباب عقد المؤتمر في محافظة بابل. المدينة الزاخرة بالمعنى والثقافة والاقتصاد والتي تتمتع بطاقات استثمارية هائلة في مشاريع السياحة والزراعة والصناعة. ودعا رجال الأعمال والمستثمرين للعمل على إقامة نهضة اقتصادية مهيبة في المحافظة وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار. وأكد السيد دان ويكتن المستشار الاقتصادي للسفارة الأمريكية في العراق إن العراق يملك مقومات بناء اقتصاد متين وفيه فروات نفطية هائلة لكن المنشآت النفطية قديمة لذلك اضطر لأن يستورد المشتقات النفطية التي تكلف الجبائية مبالغ طائلة وأضاف قائلاً : إن الوضع الأمني في العراق غير ملائم حالياً لبناء مشاريع عملاقة ونأمل تحسن الوضع بعد خطة فرض القانون للقيام بأعمال ومشاريع كبيرة وسيعمل قانون الاستثمار على استقدام رجال الأعمال للعراق. وأكد إن هناك قوانين اقتصادية ومالية قديمة لا تتماشى مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في العراق وأشار إلى التعاون والمشاركة الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية. وقالت السيدة اليس عبد الله المسؤولة الاقتصادية في السفارة الأمريكية : يشجع قانون الاستثمار العراقي الجديد المستثمرين في العراق ويعتبر القانون حدثاً اقتصادياً مهماً في العراق. نأمل من القانون الذي استفاد من تجارب القوانين المماثلة ويستحق طرفة نوعية في بناء المشاريع العامة والخدمات وبناء اقتصاد متين وتطوير المحافظات وهناك هيئة عليا للاستثمار في كل محافظة لجنة تعمل على تطوير الاستثمار وتمتت تشكيل اللجنة الفرعية لان القانون يعد مفتاحاً لمستقبل العراق الاقتصادي. وأكد السيد دور ساندبرك مدير السياسة التجارية في السفارة الأمريكية بان الحكومة تعمل منذ فترة للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية ففي شهر كانون الأول ٢٠٠٤ قدم العراق طلباً رسمياً للانضمام لمنظمة التجارة الدولية وسيوفر دخول العراق للمنظمة ضمان وصول السلع والخدمات العراقية بدون تمييز للأسواق العالمية وعودة العراق إلى المجتمع التجاري الدولي وسيساعد على تشجيع الاستثمار الدولي في العراق أيضاً وستكون هناك علاقات تجارية أكثر استقراراً وتعززها تحالفات اقتصادية قوية لاسيما وهناك إجماع على دعوة العراق إلى المؤتمر الذي سيقدم في شهر نيسان المقبل وتحدثت الدكتورة سوزان جليبرت المستشارة في مشروع ازدهار. عن مشروع ازدهار المصمم للعراق

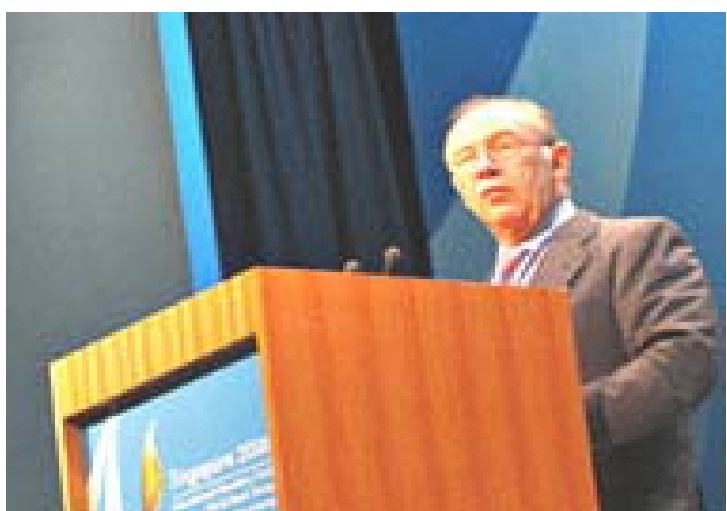
القمة العربية تبحث محكمة الاستثمار والتنمية الزراعية

اليوم اجتماعاتها التحضيرية للقاء القمة العربية. وكان الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية قد حث الأسبوع الماضي القمة العربية على تطوير الاقتصادات في دولها، والتكامل الاقتصادي بينها عبر إقامة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. ودعا اتحاد الغرف العربية خصوصاً إلى تقليص البطالة في العالم العربي والتي وصلت عام ٢٠٠٥ إلى معدل مقلق بنسبة ٣٠٪.

العربية إن الملف الاقتصادي للقمة المقبلة يتضمن عدداً من الموضوعات المهمة بينها بند خاص بمحكمة الاستثمار العربية، مشيراً إلى مناقشة مشروع إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة. وأوضح عمرو موسى أن الملف الاقتصادي للقمة التي ستعقد بالعاصمة السعودية الرياض الشهر الحالي، يتضمن أيضاً التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتأثيراتها على اقتصادات الدول العربية. كما ستناقش القمة التي تبدأ

القاهرة / وكالات
قال الأمين العام للجامعة

صندوق النقد الدولي يرى نمواً مستمراً للاقتصاد العالمي



السنوات الاقتصادية على مزيد من الانخفاض في قيمة الدولار يساعد في تصحيح الاختلالات العالمية. وأشارت إلى أن التقرير الذي سيصدر منتصف الشهر المقبل سيبحث على تصحيح أسعار الصرف بهدف تقليل العجز التجاري الضخم الذي تواجهه الولايات المتحدة حالياً.

بنسلفانيا / وكالات
قال رئيس صندوق النقد الدولي رودريغو راتو إن الاقتصاد العالمي ما زال يحقق النمو رغم الأثر العكسي لتراجع قطاع الإسكان والتقليب العقاري في الولايات المتحدة. وأضاف راتو السبت في تعليقات معدة سابقاً لمحاضرة بجامعة بنسلفانيا، إن المؤسسة المالية الدولية تتوقع نمواً اقتصادياً عالمياً للعام الحالي كاملاً بنحو ٥٪. وأشار إلى أن خمس سنوات تستكمل نهاية هذا العام ستكون الأقوى من حيث أداء الاقتصاد العالمي منذ أواخر ستينيات القرن الماضي. وقال إنه حتى في حالة تباطؤ نمو الاقتصاد في الولايات المتحدة - الاقتصاد الأكبر عالمياً - فإن شركات الأعمال ستنمو في مناطق أخرى من العالم. ورأى راتو أن النمو الاقتصادي في منطقة اليورو يبدو قوياً بينما يستعيد اقتصاد اليابان خطاه وتشكل الصين والهند محركي النمو العالمي. وقال إن قلق المستثمرين لا يعتبر بحد ذاته شيئاً سيئاً، فأكثر الأوقات

خطراً في الأسواق المالية هي عندما لا يصدق أحد بإمكانية الخسارة. وترجع خسارة الأسواق المالية العالمية يوم ٢٧ شباط الماضي إلى عوامل منها تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي ومخاطر في تجارة العملات. وأضافت صحيفة "سويديتشنه" تساتونغ الألمانية الصادرة السبت بأن صندوق النقد سيبحث في تقريره